CD/1782
22 May 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

الولايات المتحدة الأمريكية

ورقة عمل

تقرير مرجعي بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية

١- تؤمن الولايات المتحدة إيماناً راسخاً بأن تحقيق حظر ملزم قانوناً على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية غاية منشودة. ومن بين السبل المفضية إلى تلك الغاية التفاوض في مؤتمر نزع السلاح في جنيف على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وإننا نطمح إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن.

٢- لقد أمعنت الولايات المتحدة في النظر في الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومشروع المعاهدة الذي طرحناه يبين المسائل الأساسية التي من الضروري توفرها في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لكي تحقق هدف وقف إنتاج المواد الانشطارية بغرض استعمالها في الأسلحة النووية على وجه السرعة. والالتزام الأساسي بموجب مثل تلك المعاهدة، هو حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. والمخزونات من المواد الانشطارية المتوفرة بالفعل لن تتأثر بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولن يتأثر بها أيضاً إنتاج المواد الانشطارية لأغراض غير تفجيرية، كإنتاج الوقود المستخدم في دفع السفن البحرية.

٣- والتعاريف المتعلقة "بالمواد الانشطارية" و"بالإنتاج" المبينة في مشروع المعاهدة الذي صاغته الولايات المتحدة هي ثمرة النقاش الدولي الذي استغرق عقداً من الزمن بشأن ما ينبغي أن تتضمنه اتفاقية وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أن التعاريف المبينة في ذلك النص ملائمة لأغراض معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية دون أي نص على التحقق.

٤- ويُسقِط مشروع المعاهدة الذي صاغته الولايات المتحدة أية أحكام تنص على التحقق انسجاماً مع الموقف الأمريكي الذي يقول باستحالة تنفيذ ما يسمى "التحقق الفعلي" من أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإن القدرة على تحديد مدى التقيد بدرجة عالية من الثقة شرط للتحقق الفعلي. وقد استنتجت الولايات المتحدة أنه، حتى لو وضعت آليات وأحكام مفصلة للتحقق، -- تبلغ درجة من التفصيل بحيث إنها قد تهدد المصالح الأمنية الوطنية الجوهرية للأطراف الرئيسية الموقِّعة على المعاهدة ومن الكلفة بحيث إن العديد من البلدان ستتردد في تنفيذها --، لن نستطيع مع ذلك الوثوق جداً في قدرتنا على رصد التقيد بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

٥- فضلاً عن ذلك، ربما يتبين أن الآليات والأحكام التي تعطي *شكل* تحقق فعلي دون أن تعطي *حقيقته* أكثر خطورة من *عدم* وجود أحكام واضحة تنص على التحقق. وقد تعطي تلك الآليات والأحكام انطباعاً مزيفاً بالأمن حيث إنها تشجع البلدان على افتراض أنه لا حاجة لأن تتوخى الحكومات ذاتها - بصورة فردية أو جماعية - الحيطة والحرص من احتمالات انتهاك المعاهدة ما دامت هناك مثل تلك الآليات والأحكام.

٦- والتفاوض بشأن حظر دولي لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في المستقبل سيكون في حد ذاته ومن تلقاء نفسه مهمة عسيرة بما فيه الكفاية. وإننا نرى أن تجنب بذل جهود تستغرق وقتاً كثيراً ولا طائل تحتها من أجل التفاوض على تدابير تحقق "فعلي" سيدفع قدماً بمساعي مؤتمر نزع السلاح إلى إبرام حظر ملزم قانوناً على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية .

٧- وتعتقد الولايات المتحدة أن مؤتمر نزع السلاح لن يستطيع تهيئة الظروف اللازمة للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلا إذا ركز على أهداف واقعية. والتفاوض المثمر على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح سيكون في آن معاً مساهمة قيِّمة في تعزيز نظام منع الانتشار العالمي ومثالاً على تعددية الأطراف الفعالة بحق.

٨- وتأمل الولايات المتحدة أن تبدأ المفاوضات في جنيف بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وأن تُختتم في المستقبل القريب جداً. ونعبّر مجدداً عن رأينا أيضاً بأنه ينبغي على الدول، في انتظار إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ودخولها حيز النفاذ، أن تصرح علناً عن وقفها الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والتقيد به مثلما دأبت على ذلك الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٨.

- - - - -